لمحة عن مكتب المساءلة

الوضع بالنسبة الى السنة المالية 2010

رئيس المكتب:
جين ل. دودارو، المحترم
المراقب العام للولايات المتحدة

الموظفون:
3350 موظفا

الميزانية:
571,1 مليون دولار

الفوائد المالية الناجمة عن عمل المكتب:

المقر الرئيسي للمكتب:
واشنطن دي سي

مقرات أخرى:

رسالة المكتب

مكتب المساءلة الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية (في ما بعد

ويوجد المكتب من أجل دعم الكونغرس في الاضطلاع بمسؤولياته

ويعكس كل تقرير يقدّمه المكتب ثلاث قيم جوهرية هي المساءلة

ويتم جل العمل الذي يقوم به المكتب بطلب من لجان الكونغرس أو

- **الرقابة على عمليات الوكالات الحكومية لتحديد ما اذا كانت**
- **البحث في الادّعات المتعلقة بنشاطات غير قانونية او غير**
- **التقارير التي يعدّها حول مدى استجابة البرامج والسياسات**
- **إجراء التحاليل السياسية ووضع الخطوط العامة للخيارات**
- **و إصدار القرارات والآراء القانونية، مثل القرارات الخاصة**

لمزيد المعلومات يرجى الذهاب إلى موقع

القوة العاملة بالمكتب

يرأس مكتب المساءلة الحكومية المراقب العام للولايات المتحدة الذي يعيّن لفترة نيابية تدوم 15 سنة، وهي من أطول الفترات النيابية. وقد أصبح السيد جين ل. دودارو ثامن مراقب عام للولايات المتحدة في 22 ديسمبر 2010 عندما صادق على تعيينه مجلس الشيوخ بعد أن اختاره الرئيس من ضمن قائمة من المرشحين مقترحين من قبل الكونغرس. وقد شغل السيد دودارو في السابق، وهو موظّف حكومي محترف، عددا من المناصب التنفيذية في المكتب.

ومما يزيد من حماية استقلالية المكتب أن قوة العمل التابعة له تتكوّن من موظفين محترفين يتم تعيينهم بناء على معرفتهم ومهاراتهم وقدراتهم. ويشمل موظفو المكتب، وهم متنوّعون، علماء في مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع، ومحاسبين، ومحلّلي السياسات العامة، ومحامين، وخبراء حاسوب، الى جانب اختصاصين في مجالات مختلفة كالسياسة الخارجية والرعاية الصحيّة.

تاريخ المكتب

نتيجة انشغاله بالدين العام المتزايد بسبب الحرب العالمية الأولى، سعى الكونغرس إلى الحصول على معلومات أفضل عن النفقات الحكومية والى إخضاع هذه النفقات إلى مراقبة أكبر. حيث اقتضى قانون الميزانية والمحاسبة لسنة 1921 ان يصدر الرئيس ميزانية فدرالية سنوية، وأنشأ وكالة مستقلّة ضمن السلطة التشريعية – هي مكتب المحاسبة الحكومية – لبحث الكيفية التي بها يتم إنفاق الأموال الفدرالية.

في سنواته الأولى قام المكتب أساسا برقابة المستندات، حيث قام موظفو الرقابة بمراجعة أكوام من الأوراق الموثّقة لدفعات الوكالة ومشترياتها. وإثر الحرب العالمية الثانية بدأ المكتب بإجراء عمليات رقابية مالية أكثر شمولية يدرس من خلالها مدى اقتصاد وكفاءة العمليات الحكومية.

وفي الستينات من القرن الماضي بدأ المكتب يخوض العمل الذي أصبح يُعرف به اليوم – أي تقييم البرامج

المراقبة والتبصّر والبصيرة

يتيح مكتب المساءلة الحكومية للكونغرس مراقبة للبرامج الفدرالية، وتبصّرا لأساليب تحسين الحكم، وبصيرة بشأن الاتّجاهات طويلة المدى . ورغم أن جلّ عمله يكمن في مراجعة فعالية العمليات اليومية التي تقوم بها الحكومة، إلا أن المكتب يبقى منتبها إلى القضايا الآخذة في البروز التي تتطلب اهتمام المشرّع والجمهور. على سبيل المثال فقد قام المكتب بتحليل التحدّيات التي تشكّلها التهديدات الأمنية الجديدة والعولمة والتي أثارت انشغالات بخصوص الاختلال المتنامي للتوازن المالي والمشكلات التي تقلق نظم الرعاية الصحية والتقاعد في بلادنا. وقد أصدر المكتب تقريرا بعنوان "تحدّيات القرن الـ21: إعادة النظر في أساس الحكومة الفدرالية" وذلك لمساعدة صانعي القرار والجمهور على التفكير بشكل إستراتيجي أكثر حول رسالة الحكومة والكيفية التي تتعامل بها الوكالات الحكومية، والطريقة التي ينبغي بها تمويل نشاطات تلك الوكالات.

قياسات أداء المكتب

بلغت الفوائد المالية الناجمة عن عمل مكتب المساءلة الحكومية في السنة المالية 2010 رقما قياسيا قيمته 49.9 بليون دولار – بعائد قيمته 87 دولارا لكل دولار مستثمر في المكتب، فقد بلغت ميزانية المكتب 571,1 مليون دولار. كما قام المكتب ايضا بتوثيق ما يقارب 1,400 فائدة غير مالية ساعدت في صياغة التشريعات وفي تحسين الخدمات المقدّمة للجمهور.

وفي السنة المالية 2010 أصدر المكتب ما يناهز 1 000 تقرير ومنتجات أخرى يقترح العديد منها أساليب لتعزيز برامج الحكومة وسياساتها، ويجري حاليا تنفيذ اكثر من 80 بالمائة من توصيات المكتب من قبل الكونغرس والوكالات الفدرالية. وقد أدلى شهداء المكتب في السنة الماضية 192 مرّة بآرائهم في جلسات استماع أمام لجان ولجان فرعية مختلفة.